



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

# المساواة المتقوصة..

التمثيل السياسي للمرأة المصرية بين الأحزاب والبرلمان

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

تلعب الأحزاب السياسية دورًا حيويًا في دعم تمكين المرأة وتعزيز المساواة من خلال دمج حقوق الإنسان في أنظمتها وبرامجها السياسية، حيث تستفيد الأحزاب من وجودها الميداني وانتشارها الواسع في المجتمع والمناطق المحلية لتفعيل هذا الدور بفاعلية. كما يتم تعزيز تمكين المرأة ودعم المساواة بين الجنسين من خلال تواجد المرأة ككوادر حزبية فاعلة في الصفوف الأمامية. وتهدف الأحزاب في نهاية المطاف إلى أن تكون جزءًا من السلطات الحكومية عبر الانتخابات، مما يعزز دورها ككيان محوري في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما تعزيز المساواة بين الجنسين.

ويمكن أن يعكس اهتمام الحزب بدعم حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال رؤيته وسياساته التي يبدأ بتطبيقها على نظامه الداخلي، وإتاحة الفرصة لتمكين المرأة ومنحها الفرص التي تساهم في وصولها لقيادة الحزب والمشاركة في صنع القرار داخله، وتعزيز نشاط الحزب في تثقيف المرأة ودعم اندماجها في المجتمع وتمكينها على كافة المستويات.

ويستطيع الحزب المساهمة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال إزالة العراقيل أمام مشاركة المرأة داخل الحزب وتسهيل وصولها لمختلف المناصب القيادية، بما فيها منصب رئيس الحزب، وأن تؤكد استراتيجية الحزب ورؤيته على تبني القضايا الحقوقية المؤثرة وعلى رأسها دعم حقوق المرأة وتعزيز المساواة، ويمكن أن يتم تقييم التزام الحزب بدعم حقوق الإنسان من خلال الاطلاع على بنيته النظامية ومدى تمثيله لمبدأ المساواة بين الجنسين، بداية من وجود قيادات نسائية فاعلة في الحزب، وصولًا إلى إمكانية وصف حزبٍ ما بأنه معادي لحقوق الإنسان، ولا يهتم بتمثيل وتمكين المرأة داخل بنيته الأساسية.

## منهجية الدراسة

تتناول الدراسة واقع التمكين السياسي للمرأة المصرية في البرلمان والأحزاب السياسية، من خلال استعراض تمثيل المرأة في مجلسي النواب والشيوخ، وتقييم هذا التمثيل مقارنة بوضع المرأة في البرلمانات السابقة، وكيف يمكن تعزيز المشاركة البرلمانية للمرأة.

كما تتناول الدراسة، واقع تمثيل المرأة في المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، ومدى ملائمة هذا التمثيل واستجابته لتعزيز المساواة بين الجنسين، واهتمام الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها بتمكين المرأة من المناصب القيادية في الحزب سواء من خلال الانتخاب أو التعيين، وكيف يمكن تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب وتعزيز تواجدتها في مراكز صنع القرار.

ولضمان قياس تمثيل المرأة في المناصب القيادية بالأحزاب بشكل متساوي، تتناول الدراسة ثلاثة مناصب حزبية، وهي: منصب رئيس الحزب، ونائب رئيس الحزب، والأمين العام للحزب، نظرًا لأنها

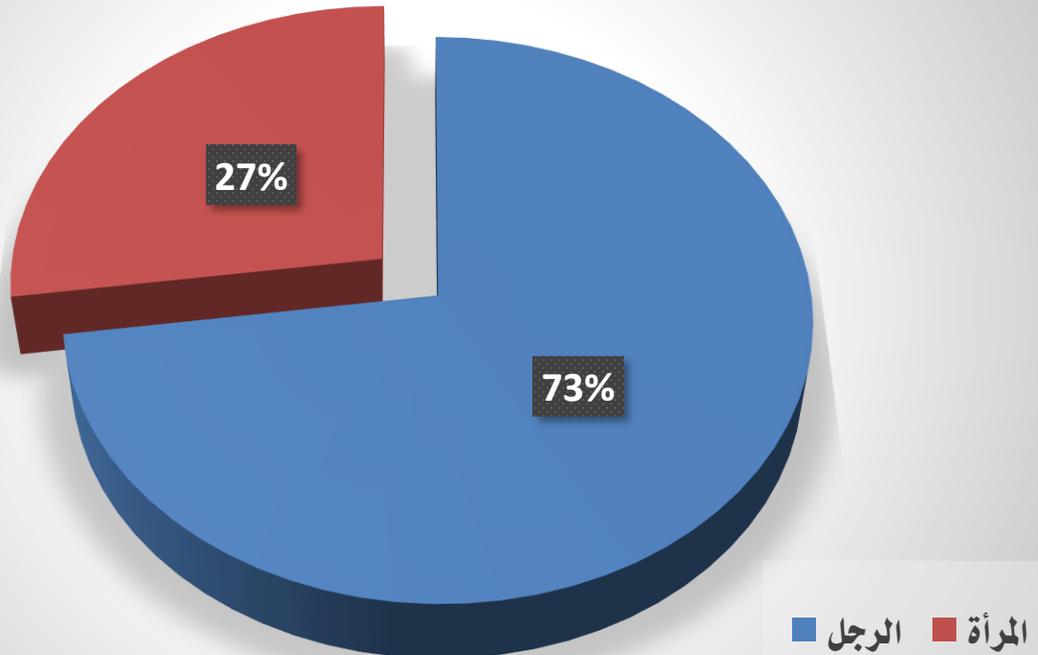
تعتبر المناصب القيادية في الأحزاب والموحدة بين مختلف الأحزاب، بينما تختلف بنية الأحزاب فيما يتعلق بالأمانات واللجان المختلفة.

## واقع تمثيل المرأة في البرلمان المصري

يؤكد الدستور المصري على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن 25% من إجمالي مقاعد مجلس النواب<sup>1</sup>، وبالفعل تُرجم النص الدستوري في قانون مجلس النواب الصادر برقم 46 لسنة 2014 وتعديلاته برقم 140 لسنة 2020، والذي أقر بتخصيص نسبة لا تقل عن 25% للمرأة من إجمالي مقاعد مجلس النواب.

وعلى أرض الواقع، حصلت المرأة المصرية على عدد 162 مقعد من مقاعد مجلس النواب سواء بالانتخاب أو التعيين، من أصل 596 مقعد، بما يمثل 27% من إجمالي أعضاء المجلس<sup>2</sup>. وبذلك يكون مجلس النواب الحالي يضم أكبر عدد لتمثيل المرأة في الحياة النيابية المصرية، ليحتل البرلمان المصري مرتبة متقدمة بين أكثر البرلمانات تمثيلاً للمرأة.

### تشكيل مجلس النواب المصري 2020 - 2025

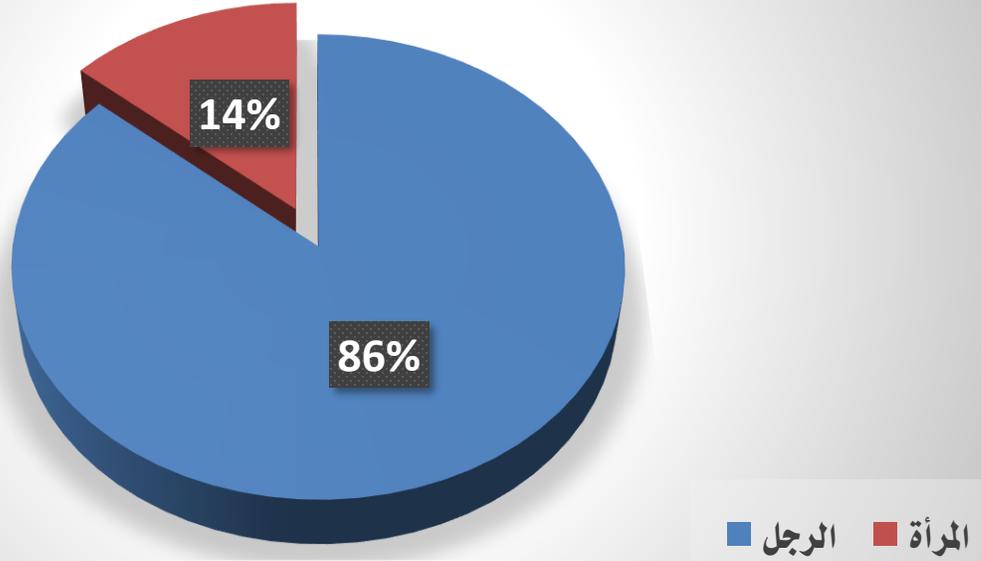


<sup>1</sup> المادة 102 من دستور مصر الصادر في 2014 والمعدل في 2019: يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمئة وخمسين عضواً، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد.

<sup>2</sup> 162 مقعداً للمرأة في مجلس النواب 2021، اليوم السابع، <https://2h.ae/gHrm>

ينص قانون مجلس الشيوخ رقم 141 لسنة 2020 على أن يُشكل مجلس الشيوخ من 300 عضو، ويُنتخب ثلثاً أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن 10% من إجمالي عدد المقاعد<sup>3</sup>. وبالفعل، حصلت المرأة على 41 مقعد في مجلس الشيوخ سواء بالانتخاب أو التعيين، بما يمثل 14% من إجمالي عدد المقاعد<sup>4</sup>.

### تشكيل مجلس الشيوخ المصري 2020 - 2025



كما تولت لأول مرة النائبة فيبي فوزي جرجس منصب وكيل مجلس الشيوخ، لتكون بذلك أول سيدة مصرية ومسيحية تتولى هذا المنصب، ما يُعد إنجازاً غير مسبوق في وصول المرأة لمثل هذه المنصب الرفيع، حيث أنها أول سيدة تتولى منصب وكيل مجلس تشريعي، الأمر الذي يعكس التطور في تمكين المرأة على المستوى السياسي، وتعزيز مكاسب المرأة في مختلف المجالات، وإتاحة الفرصة للمشاركة في صياغة القوانين التي تتناول قضايا المرأة<sup>5</sup>.

### الحياة الحزبية في مصر

تمثل الأحزاب أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر مباشرة على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، حيث تؤدي الأحزاب دوراً في تنشيط الحياة السياسية وإرساء قواعد الديمقراطية، فأداء الأحزاب السياسية ينعكس على نوعية الحياة السياسية والتطور الديمقراطي

<sup>3</sup> شبكة القوانين والأحكام المصرية - قانون رقم 141 لسنة 2020 بإصدار قانون مجلس الشيوخ، متاح: <https://qrcd.org/5tkE>

<sup>4</sup> تمكين سياسي للمرأة.. أعلى تمثيل برلماني بنسبة 28%، متاح عبر هذا الرابط، <https://2h.ae/zNAX>

<sup>5</sup> تمكين سياسي للمرأة.. أعلى تمثيل برلماني بنسبة 28%، متاح عبر هذا الرابط، <https://2h.ae/zNAX>

والتحديث السياسي سواء بشكل سلبي أو إيجابي، كما أن الأحزاب السياسية تمثل انعكاسًا للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، والتعبير عن تطلعات واحتياجات المجتمع.

وبحسب الهيئة العامة للاستعلامات، فإن عدد الأحزاب المصرية 105 حزب، وفي الممارسة الموجودة بين الأحزاب يوجد 84 حزب، وهو عدد غير مسبوق منذ دخول النظام الحزبي لمصر عام 1907، والدستور الحالي يمنع حل الأحزاب نهائيًا، ولا يوجد لدى الدولة رغبة أو نية أو ممارسة في الاقتراب من حزب حتى وإن كان ليس حزبًا<sup>6</sup>.

فيما تشير الإحصائيات المنشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، إلى أن عدد الأحزاب المسجلة حاليًا 87 حزب، بما يعكس عدم الدقة في تقدير عدد الأحزاب المصرية، في ظل عدم فاعلية الأحزاب على الساحة السياسية، الأمر الذي يحتاج إلى تحديث قوائم الأحزاب السياسية من خلال الهيئة العامة للاستعلامات، في ظل عدم إتاحة هذه البيانات من خلال لجنة شؤون الأحزاب<sup>7</sup>.

ويبلغ عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان حاليًا 13 حزب فقط، بنسبة أقل من 15% من عدد الأحزاب، ورغم تمثيل المرأة في البرلمان من خلال الأحزاب، تنفيذًا للشترطات الدستورية والقانونية، فإن هناك ضعف في نسبة تواجد المرأة في الهيئات العليا للأحزاب، وعدم تواجد المرأة في مناصب صنع القرار بالأحزاب السياسية، الأمر الذي يعني استمرار ضعف تمثيل في مؤسسات صنع وممارسة السياسة وبناء الكوادر السياسية النسائية، حتى وإن التزمت الأحزاب بترشيح المرأة في البرلمان وفق النسبة الدستورية.

## وضع المرأة المصرية في الأحزاب السياسية

بالنظر إلى وجود تمثيل مناسب للمرأة المصرية في مجلسي النواب والشيوخ، بما يمكنها من التعبير عن مختلف القضايا التي تهم المرأة، سواء على مستوى الدور التشريعي أو الرقابي، إلا أن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية ليست بنفس القدر الذي حققته المرأة في البرلمان، حيث ما تزال المرأة بعيدة بشكل كبير عن تولى المناصب القيادية في الأحزاب، الأمر الذي يعكس خللًا في البناء السياسي الحزبي وعدم تفاعله مع المعطيات السياسية الراهنة.

ولا يوجد عوائق سياسية أو قانونية تمنع مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية وتوليها أعلى المناصب القيادية، ولكنها تخضع في الغالب إلى بعض الأفكار والموروثات الثقافية والاجتماعية للرجال الفاعلين في الأحزاب والكيانات السياسية، حيث جرت العادة أن تكون الأولوية لدعم الرجال في المناصب القيادية العليا في الأحزاب، في ظل الارتباط بتنسيقات سياسية ومصالح اقتصادية،

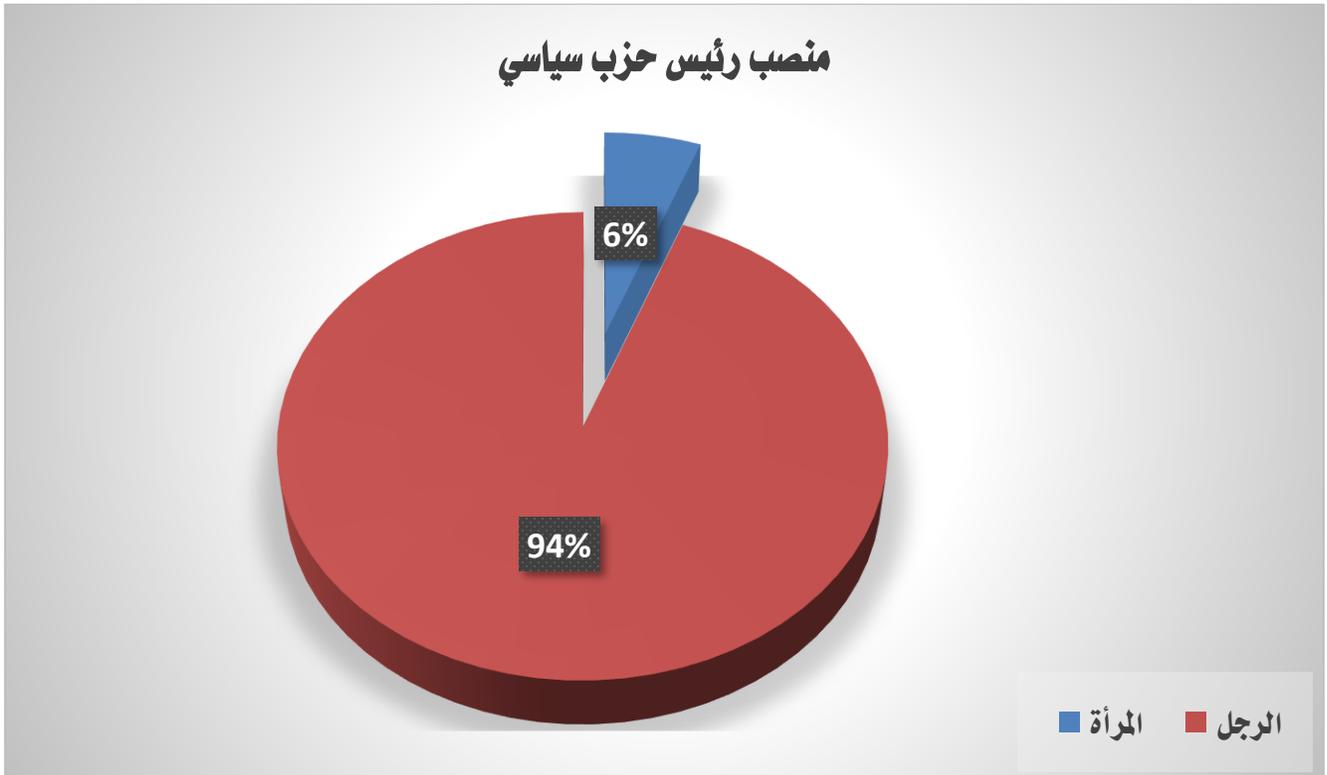
<sup>6</sup> ضياء رشوان: الدولة ملزمة وفقًا للمادة 5 من الدستور بتعدد الأحزاب، <https://2h.ae/yASZ>  
<sup>7</sup> الأحزاب السياسية الحالية، الهيئة العامة للاستعلامات، <https://www.sis.gov.eg/section/325/14835?lang=ar>

تجعل دور المرأة ثانويًا في الأحزاب المختلفة، وتحد من دور المرأة في الوصول للمناصب القيادية العليا داخل الأحزاب، لصالح الرجال.

ومع استقرار حالة الأحزاب المصرية، يظهر أن هناك توجه واضح لدى الأحزاب بزيادة تمثيل المرأة على مستوى أعضاء الأحزاب والمستويات المختلفة داخل الحزب، ولكن وجودهم في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب محدود للغاية، بما يجعل هناك محدودية لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية بشكل أقل من الرجال، نظرًا لسيطرتهم على الأحزاب عبر المناصب القيادية والهيئات العليا، وعدم الانفتاح على فكرة تمكين المرأة من المناصب العليا، الأمر الذي يمكن اعتباره أنه يرتبط بمصالح سياسية واقتصادية يتم ترتيبها وفق الإطار النفعي وليست وفق القيم الديمقراطية.

### 1. القيادة النسائية للأحزاب السياسية

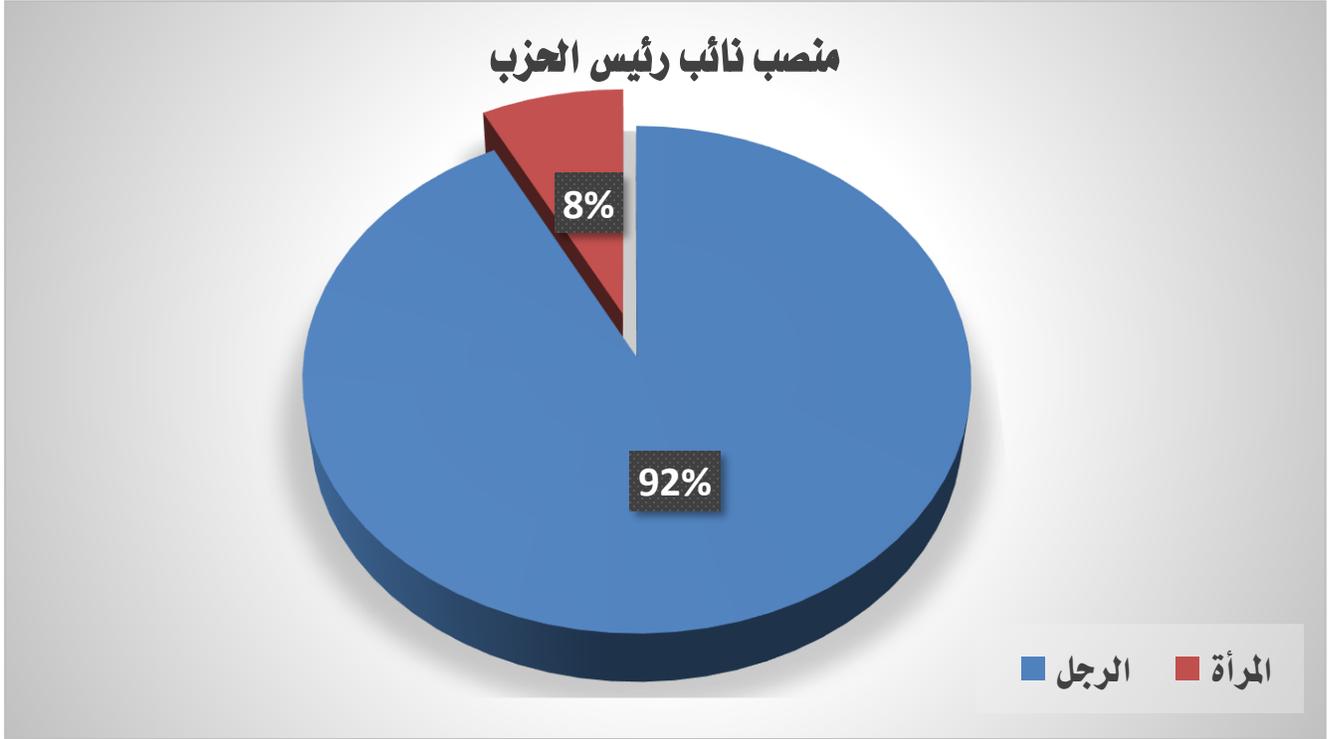
على مستوى تواجد المرأة المصرية في منصب رئيسة حزب سياسي، نجد أن هناك 3 أحزاب فقط تتراأسهم امرأة، وهما حزب الدستور برئاسة السيدة جميلة إسماعيل، وحزب مصر أكتوبر برئاسة السيدة جيهان مديح، والدكتورة عصمت الميرغني رئيسة حزب الاجتماعي الحر، وذلك من بين 105 حزب مصري، وهو ما يمثل 3% فقط من إجمالي الأحزاب السياسية المصرية، وهي نسبة متدنية للغاية تعكس عدم تبني الأحزاب المصرية استراتيجية دعم المرأة بشكل فعلي، وعدم توفير الفرص لوصول المرأة لهذا المنصب الهام، وتعكس ضعف التمكين السياسي للمرأة على مستوى قيادة الأحزاب.



## 2. منصب نائب رئيس الحزب

وعلى مستوى منصب نائب رئيس الحزب، نجد هناك 6 أحزاب فقط، منحت المرأة منصب نائب رئيس الحزب، ففي الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، تم منح المنصب لسيدتين، وهما النائبة مها عبد الناصر نائب رئيس الحزب للشؤون الإدارية والمالية، والنائبة أميرة صابر نائب رئيس الحزب للشؤون التخطيطية، فيما تشغل الدكتورة فريدة النقاش منصب نائب رئيس حزب التجمع.

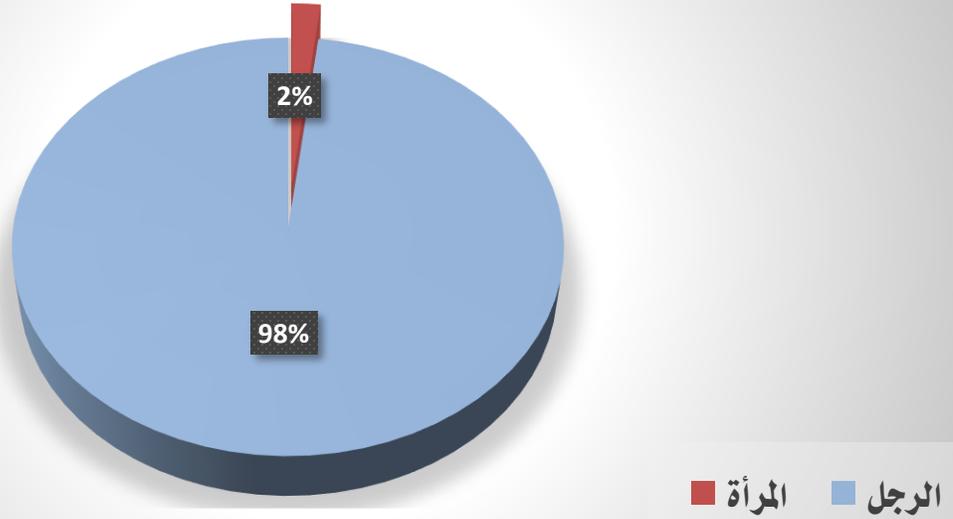
وفي الحزب العربي للعدل والمساواة، تشغل السيدة مها السيد مساعد رئيس الحزب للمرأة، والنائبة مي محمود مساعدًا لرئيس الحزب للشؤون الأفريقية، وفي حزب الخضر تشغل الدكتورة راجية نور الدين نائب رئيس الحزب، وفي الحزب الاتحاد الديمقراطي تشغل نبيلة سامي منصب نائب رئيس الحزب، وفي حزب الغد تشغل السيدة مها شريف منصب نائب رئيس الحزب، لتكون نسبة تمثيل المرأة في منصب نائب أو مساعد رئيس الحزب حوالي 8% فقط، وهي أيضًا نسبة متدنية للغاية.



## 3. منصب الأمين العام للحزب

فيما يتعلق بمنصب الأمين العام، فإن هناك حزبين فقط تشغل المرأة منصب الأمين العام للحزب بهما، وهما حزب المصريين الأحرار، حيث تشغل السيدة هبة واصل منصب الأمين العام للحزب، وحزب المصريين، حيث تشغل المنصب السيدة نجلاء شطا، وهي نسبة في حدود 2% فقط، وتعكس ضعف التمثيل النسائي في هذا المنصب.

## منصب الأمين العام للحزب



وعند النظر إلى حزب مستقبل وطن، برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، باعتباره الحزب الأكبر في مصر من حيث البناء التنظيمي، والتواجد داخل البرلمان، فإن هناك العديد من النواب لرئيس الحزب، ولكن ليس من بينهم امرأة، فيما نجد امرأة وحيدة بين المناصب القيادية العليا في الحزب، وهي: النائبة رشا رمضان أمينة المرأة المركزية بحزب مستقبل وطن، بما يعكس عدم وضع المرأة ضمن المناصب القيادية في الحزب بالشكل المناسب.

من جهة أخرى، نجد أن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، لديه 6 نواب لرئيس الحزب، من بينهم سيدتين، الأمر الذي يعكس اهتمام الحزب بتمكين المرأة على مستوى القيادة، حيث أن الحزب لديه أيضًا 5 سيدات يشغلن مناصب عليا، وهن: تغريد سليم أمين قطاع القناة وسيناء، وميار أمير الجزار أمين لجنة الشؤون الخارجية، وأميرة فؤاد أمين لجنة المصريين بالخارج، ومريم عادل أمين الشؤون السياسية، وأميرة هريدي أمين الشؤون الفنية، وذلك من بين 22 شخصية قيادية في الحزب<sup>8</sup>.

السمة السائدة في غالبية الأحزاب السياسية هو منح المرأة منصب أمينة المرأة، وهي نقطة بديهية، ولكنها أصبحت بمثابة المنصب القيادي الرئيسي للمرأة داخل الأحزاب، بينما باقي المناصب القيادية نجد فيها تمثيل المرأة ضعيف للغاية.

وبالنظر إلى نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في الأحزاب السياسية المصرية، يتضح أن هناك تواجد نسائي في هذه المناصب داخل حوالي 11 حزب فقط، من إجمالي 105 حزب سياسي، بما يمثل 10% فقط، بما في ذلك الأحزاب الكبرى الممثلة برلمانيًا.

<sup>8</sup> قيادات الحزب المصري الديمقراطي، متاح عبر هذا الرابط، <https://egysdp.org/board>

وتعكس النسب المتدنية لتمثيل المرأة في قيادة الأحزاب السياسية، إلى قصور رؤى وسياسات الأحزاب تجاه تمكين المرأة من المشاركة والتأثير بشكل أكبر في المشهد العام من خلال صقل تجاربها في الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب أن تعيد الأحزاب السياسية تقييم رؤيتها بشأن تمكين المرأة وإتاحة الفرصة للوصول للمناصب القيادية وزيادة التوعية بدورها السياسي، وأهمية مشاركتها المجتمعية والسياسية ودعم التمكين الاقتصادي لها.

كما أنه من المهم الإشارة إلى أن هناك حاجة لزيادة مستوى الوعي والثقافة السياسية لدى المرأة، بما يمكنها من تعزيز قدراتها على المشاركة السياسية الفعالة في مختلف مستويات العمل السياسي، وتمكينها من الاشتباك مع الواقع السياسي والاقتصادي، وحشد الرأي العام لدعم الشخصيات النسائية القيادية على مختلف الأصعدة، باعتبارها جديرة بالثقة لتمثيل المواطنين والتعبير عن متطلباتهم المختلفة، وهذا النوع من الدعم للمرأة هو الأكثر تأثيراً وأهمية، حيث ينبع من قدرة المرأة على تولي المناصب المختلفة عن جدارة، وليس لكونها امرأة فقط.

## تحديات القيادة السياسية للمرأة

تستمر العديد من التحديات التي تواجه تمكين المرأة على المستوى السياسي، من بينها استمرار بعض الموروثات الثقافية التي ترسخ التمييز ضد المرأة، والحاجة إلى استكمال عمليات التخطيط القائم على النوع وإدماجه في الخطط التنموية للدولة، وتوفير مزيد من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرأة.

وفي ظل ضعف الوعي لدى بعض فئات المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وأهمية مشاركتها الفاعلة في صنع القرار من خلال المشاركة في الانتخابات سواء بالترشح على مختلف المناصب أو التصويت واختيار من يمثلها، نجد أن هناك حتى الآن بعض السيدات لا يملكن بطاقة رقم قومي، وهو ما يجعل هناك عائق أمام مشاركتهن في الانتخابات وفي الحياة السياسية بشكل عام.

إحدى الإشكالات تتعلق بالأحزاب السياسية وبناءها التنظيمي، عن طريق عدم توفير ونشر المعلومات الكافية عن الحزب وقياداته، بما يعكس قصوراً في قدرات الحزب على التواصل مع الجمهور، وفرص الجمهور للوصول للحزب والتعرف على أعضائه الفاعلين، وبرامجه السياسية والاجتماعية، في ظل عدم وجود الاهتمام الكافي من غالبية الأحزاب بالوصول للمواطنين بكافة فئاتهم، وتقديم رؤية الحزب والترويج لها.

وإذا كانت الدولة تعمل على زيادة فرص المرأة في الوصول للوظائف العليا، وتوليهن مناصب صنع القرار في مؤسسات الدولة المختلفة، فإن الدور الأكبر يقع على عاتق الأحزاب، التي تستطيع العمل على الأرض لتمكين المرأة من خلال زيادة الوعي لدى النساء في كافة المحافظات والمدن والقرى، ورفع وعي المرأة بالعمل السياسية وأهمية مشاركتها فيه، وفتح أبواب الأحزاب أمام المرأة لتصل

إلى المناصب القيادية العليا للحزب بما يؤهلها للحصول على دور أكبر في الحياة السياسية العامة، وعدم اكتفاء الأحزاب بتواجد المرأة في المستويات الثانوية للحزب.

## أهمية تمثيل المرأة في الأحزاب المصرية

إن تمكين المرأة من التواجد على رأس حزب سياسي، يؤكد انفتاح الحزب على العمل على زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي، والدفع بها في المنافسة الانتخابية بمختلف أشكالها، وتعزيز تواجد المرأة في أمانات الحزب في كافة المحافظات والمدن والقرى، بما يفتح الباب لجذب المزيد من النساء للمشاركة السياسية والحزبية، والعمل على تذليل الصعوبات أمام النساء اللاتي يرغبن في المشاركة الحزبية وخوض الانتخابات، بما يدعم التعبير عن قضايا المرأة، وتشجيعها على خوض غمار العمل السياسي وصولاً إلى تحقيق المساواة السياسية بكافة أشكالها.

ومع استعراض نشاط الأحزاب السياسية المصرية، نجد أن هناك تواجداً لافتاً للمرأة في الأنشطة المجتمعية التي تقوم بها الأحزاب، من خلال تنظيم الفعاليات والاحتفالات الاجتماعية المختلفة، والمشاركة في تنظيم المبادرات المجتمعية المختلفة، ولكن هذا الدور لا يقارن بتواجد المرأة على المستوى السياسي في الأحزاب، حيث تضعف مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية الحزبية مقارنة بالدور الذي تقوم به على مستوى الخدمات الاجتماعية، وهذا الأمر وإن كان يصب في صالح المرأة بشكل عام ولكنه يعكس أن هناك حاجة للتأكيد على أهمية تمكين المرأة على المستوى السياسي في الأحزاب<sup>9</sup>.

ويتأكد الدور السياسي للمرأة في الأحزاب ووجودها في أعلى المستويات القيادية بها، لضمان مشاركتها في رسم السياسات الحزبية، التي تساهم بدورها في رسم السياسات العامة للدولة، من خلال تمثيل الأحزاب في البرلمان، وتبني الأحزاب مشروعات القوانين المختلفة التي تلبى تطلعات المواطنين، وكذلك رسم السياسات والمواقف السياسية للأحزاب في صفوف المعارضة.

وتمثل الأحزاب، الوعاء الرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه لتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها السياسية، فمن خلال الأحزاب يمكن تعزيز الدور التوعوي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز أدائها المرتبط بتحديد القيادات الطبيعية من النساء لتدريبهن على الاضطلاع بمهام التمثيل البرلماني على المستوى الوطني والمحلي ووضع برامج لمساندة المرشحات لمجلس النواب بصورة تساعدهن على كسب ثقة الناخبين، ومساندة النائبات في ممارسة عملهن البرلماني من خلال تزويدهن بالمعارف والمعلومات والخبرات التي تجعل مشاركتهن في التشريع والمراقبة أكثر فاعلية، وتجعل مساهماتهن محققة للصالح العام، وذلك لكسب ثقة الناخبين في

<sup>9</sup> دور المرأة في الأحزاب.. الوفد: تمارس دوراً مجتمعياً وليس سياسياً، اليوم السابع، <https://2h.ae/hcNB>

النائبات وفتح مجال أكبر لتمثيل المرأة في الدورات القادمة لمجلس النواب، وهي أهداف متضمنة في استراتيجية تمكين المرأة المصرية.

إن مشاركة المرأة في العمل السياسي عبر الأحزاب السياسية، هي إحدى مظاهر المواطنة الفعالة وتحقيق المساواة بين المواطنين، وترويج المساعي الخاصة بدعم المرأة سياسياً وتعزيز دورها في الحياة العامة. حيث ترتبط مشاركة المرأة في المشهد السياسي بمؤشرات الديمقراطية المختلفة، وتعكس نمو المجتمعات، ومدى قدرتها على دمج النساء في العمل السياسي وتعزيز دورها في البناء والتنمية.

## التوصيات

- تشجيع الأحزاب السياسية على إزالة كافة الحواجز التي تميز ضد المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، ودعم تعزيز قدرات المرأة.
- إدراج المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في لوائح الأحزاب السياسية.
- ضمان تمثيل المرأة في المناصب القيادية والهيئات العليا للأحزاب.
- اهتمام الأحزاب بتثقيف وتوعية المرأة وتمكينها من التدرج في الهرم القيادي الحزبي.
- بناء الكوادر النسائية داخل الأحزاب وإعدادها لخوض الانتخابات عن جدارة، وعدم الاعتماد على مبدأ الكوتة فقط.
- وضع مختلف قضايا المرأة على رأس أولويات الأحزاب، واختيار النساء الأكثر تضرراً للتعبير عن هذه القضايا.
- على الأحزاب السياسية تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور ودعم معرفة الرأي العام بإدارة الأحزاب وتوجهاتها.
- ضرورة وجود لجنة فنية تابعة للجنة شئون الأحزاب لدعم عملها ودعم الحصول على البيانات الدقيقة عن الأحزاب المصرية.